

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة على الأنظمة

د/ رابح كعباش

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة منتوري - قسنطينة.

Résumé:

La présente étude, a travers la prise en compte de différentes dimensions (économique, politique, culturelle et sociale), vise à présenter un exposé analytique des fondements et des effets du phénomène de la mondialisation.

Cette étude s'attelle, plus particulièrement, à clarifier davantage les conséquences négatives découlant de la mondialisation et qui touchent la majorité des habitants des pays aussi bien développés qu'en voie de développement.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عرض تحليلي يجلي الدوافع والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لظاهرة العولمة، وذلك بالتطرق إلى معانيها الملتبسة، واستخداماتها المتنوعة، مع توضيح أهدافها الخفية وآثارها وانعكاساتها السلبية على السواد الأعظم من شعوب الدول المتقدمة بصفة عامة ودول العالم النامي بصفة خاصة.

مقدمة:

ما زال الكثير يتساءل عن المعنى الحقيقي للعولمة، ويتتبع آثارها الإيجابية والسلبية، بغية معرفة ما إذا هي ظاهرة حتمية لا مفر منها، أم هي ظاهرة جديدة مرشحة للاستمرار والبقاء أم مجرد موضة فكرية تلقائية عابرة مصيرها الزوال؟ وهل هي حركة استعمارية أم تحررية؟ أم أنها مجرد انتصار للنظام الرأسمالي وإحياء لتراث الرأسمالية؟ وهل ستعمل العولمة على تحرير طاقات وقدرات الشعوب قاطبة ومنها شعوب المجتمعات النامية؟ أم أنها ستكرس التبعية في الدول النامية وتبسط هيمنة الدول الرأسمالية الغربية عليها؟ وبذلك ستعمل على نقل البلدان النامية من التبعية السائدة إلى مرحلة جديدة تتسم بالاختراق والإلحاق ثم بعد ذلك الاحتواء الذي يفقدها في نهاية الأمر الاستقلال على كل قراراتها سواء كانت اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية؟

وفي واقع الأمر، فإنه مع رواج وانتشار عبارات مثل صراع الحضارات ونهاية التاريخ وجيران في عالم واحد بدأت تتشكل من جديد معالم النظام الدولي وتظهر ملامح جديدة للعلاقات الدولية، ووفقا لذلك ظهرت العولمة وكأنها هي العملية التي بواسطتها تغدو شعوب العالم مرتبطة ببعضها البعض ومتصلة في كل أوجه حياتها، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا.

كثر استعمال مفهوم العولمة في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت تشكل محورا لكل خطاب، بدءا من الخطاب السياسي والاقتصادي وانتهاء بالخطاب الثقافي. نحن نجد كثيرا من القادة السياسيين يغالون في تعظيمها ومدحها وضرورة الانصياع لها، والبعض يحذر من مساوئها وإغراءاتها الزائفة.

ولم مفهوم العولمة حكرا على الاختصاصيين الأكاديميين ولا النخب السياسية والإعلاميين، حيث أصبح مادة للاستهلاك الجماهيري، والشغل الشاغل للناس في الفترة الأخيرة، كما غدت بمثابة موضة فكرية أو صرعة إعلامية، مما زاد في غموض المفهوم، فغدا لكل جهة عولمتها.

ولكن يبقى المعنى الحقيقي لمفهوم العولمة يتمثل في السعي لتعيين علاقات القوة، والممارسات والتكنولوجيات التي تحدد وتساعد على تكوين أو بلورة تشكيل العالم

المعاصر. وقد عرّف أرماند ماتلارت Armand Mattelart العولمة على أنها "إحدى المفردات الخادعة، فهي إحدى المفاهيم الأدائية التي تحت تأثير السوق وفي غياب وعي المواطنين بها تم تطبيقها وتأقلم معها الناس إلى درجة أن أصبحت ضرورية لإقامة التواصل بين الشعوب من مختلف الثقافات"¹.

وقد تمثل أيضا للبعض الحرية ولللبعض الآخر الاستبداد والقهر. كما تعني للبعض الرفاهية في الدول المتقدمة بينما تعني للآخرين الفقر والتخلف في الدول النامية. وهكذا يبدو كما رأينا سابقا أن كل واحد يجد ضالته في المعنى الذي يعطيه للمفهوم، ويتأثر بمعناه الواسع القبول سواء في استعماله العام أو في الكتابات الأكاديمية. وقد يكون الإجماع حول أية مناقشة للمفهوم أنها تحتاج أن تضع في الاعتبار مجموعة قضايا منها التكنولوجيا والتغيرات في طريقة اختبار وفهم الوقت/المكان؛ والطرق التي بواسطتها أثرت هذه التغيرات على الرأسمالية؛ والعولمة كأيديولوجيا؛ والعولمة كشكل من أشكال الاستعمار؛ والعلاقة بين القوى العالمية وسيادة الدولة؛ والأمن العالمي والأحداث وإمكانات الحاكمية الكوكبية؛ مع وسائل الإعلام وفكرة "المجال العمومي" الكوكبي وكذلك ظهور قوى التحالف في كل العالم لمناهضة مختلف مظاهر العولمة².

- العولمة الاقتصادية

في مرحلة العولمة تصبح الأسواق منتظمة وفقا لأشكال جديدة، وتكون الاحتكارات هي القاعدة المركزية بدلا من المنافسة كمرحلة استثنائية. وخاصة لما بدأت الشركات تعيد تنظيم هيكلها في ضوء تحالفات جديدة مع الدولة - الأمة ومع مراكز البحوث العلمية. وتقوم عولمة الاقتصاد بلعب دور أيديولوجي خطير إذ تشرعن نشاطات هذه الشركات وتبرر تحالفاتها واقتحامها لأسواق جديدة. وهذا ما يؤكد نبيل مرزوق حين يرى أنه "تحاول المراكز الآن ومنها مؤسستي بروتون وودز الترويج لمفهوم "الحاكمة الشمولية" والذي يقصد به جملة القواعد والترتيبات وفعاليتها، على أنه قيمة أساسية للنظام وذلك من خلال إعطاء مفاهيم "الفعالية" و"التنافسية" قيمة أكثر شمولية³. تؤكد أيديولوجية العولمة في ضوء الليبرالية الجديدة على التنمية والتطور تكون من خلال العولمة وسوى هذا النظام العالمي الجديد.

تهدف العولمة في المجال الاقتصادي إلى إحداث تغييرات جوهرية في التنظيمات الإقليمية اقتصادياً، وإلى تجاوز الحدود الاقتصادية فتصبح النظم الاقتصادية المختلفة متقاربة ومتداخلة وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما دفع بعبد الخالق عبد الله إلى القول "أن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصادات المحلية. أما الأسواق التجارية والمالية العالمية فإنها... لم تعد موحدة أكثر من أي وقت آخر فحسب، بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى" ⁴.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك هو ما أدت إليه عملية التشتت الجغرافي لمصانع الشركات ومكاتبها وأسواقها. ويشير سعيد الصديقي إلى هذا النوع من التنظيم وهو نظام التجميع العالمي (The Global Assembly Line) في التصنيع، ويذكر مثال الحواسيب الشخصية التي تنتجها شركة (IBM) الأمريكية والتي تحمل الرمز الصناعي للولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي فيه تصنع أكثر من 70 في المائة من الأجزاء المكونة لها في الخارج، وعادة ما يكون ذلك في الدول التي تعرف انخفاضاً في الأجور. كما يستشهد بنموذج آخر المتمثل في منطقة عملية التصدير (Export-Processing Zone)، التي تمثل نظاماً خاصاً في التعريف والضريبة، يسمح للشركات بتصدير الأجزاء نصف المصنعة - بخاصة انطلاقاً من الدول التي تعرف ارتفاعاً في مستوى الأجور - لاستكمال تصنيعها في البلدان التي تعرف انخفاضاً في مستوى الأجور، وبعد ذلك يتم استيرادها إلى البلدان الأصلية من تعريف على القيمة المضافة بسبب التصنيع، توجد الآن مئات من هذه المناطق، وأحسن مثال على ذلك (Maquiladores) وهو برنامج التصنيع الشمالي في المكسيك ⁵.

ويمثل التحول في مركز الثقل الاقتصادي العالمي الذي انتقل من المحلية إلى العالمية، ومن الدولة الوطنية إلى الشركات الضخمة والتكتلات الاقتصادية أساس العولمة الاقتصادية. وجاء هذا نتيجة بعد منح الحرية لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات على المستوى العالمي، وقد أصبحت العولمة الاقتصادية " تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات

أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصادات الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي⁶.

ومن ثم، يصبح الاهتمام يتركز حول كيفية إدارة الاقتصاد العالمي أكثر من الاهتمام بإدارة الاقتصادات المحلية. ومن ثم أصبحت العولمة الاقتصادية تشكل " نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصادات المختلفة، والتي هي الآن أكثر ارتباطاً، أو على صعيد حجم التجارة العالمية، الذي تجاوز كل الأرقام القياسية، أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معهودة، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات وبنية هذا النظام"⁷.

يؤكد محمد سبيلا أنه "من المؤكد أن العولمة التي تفرض نفسها اليوم على كل مفاصل الحياة الاجتماعية في كل البلدان هي في المقام الأول ظاهرة اقتصادية تعكس شمولية الاقتصاد/ لعالم في القرية الكوكبية، لكن سيرورتها الحتمية ترتبط أيضاً بالتطور الهائل للتكنولوجيات المختلفة حيث يندغم منطق رأس المال بمنطق الكشف التكنولوجي، في نوع من التحالف الثلاثي المقدس بين المال والتقنية والإرادة السياسية الناتجة عنهما والموجهة لمسارهما"⁷.

في الحقيقة أول مجال خضع لتأثير العولمة هو عالم المال، ونستطيع القول بأنه أول ميدان تمت عولمته كاستجابة مباشرة لظهور أسواق مالية عالمية. ولأن الأسواق المالية كانت تتسم باستمرار ببعدها العالمي، وخاصة من خلال صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولكن كانت هناك مرونة نسبية بحيث كانت الحكومات الوطنية من صلاحياتها التحكم في إدارة وتسيير المجال المالي وتخضع المؤسسات المصرفية الوطنية لرقابتها. ولكن بعد تسعينات القرن الماضي، بدأ العالم يشهد نشوء أسواق مالية عابرة للحدود ولا تخضع للرقابة المباشرة للدولة، وأصبحت تقوم بنشاطاتها بسرعة فائقة وبحرية أكبر وبصفة شاملة. بحيث تجاوزت مثل هذه الأسواق عاملي الزمان والمكان. ومن ثم لم تصبح الأسواق التجارية والمالية العالمية موحدة النمط فقط، ولكن فقد فلتت مراقبة وتحكم دول العالم، من بينها الدول الأكبر والأكثر غنى⁸.

وقد قدم بنجامين كوهين Benjamin J.Cohen تصورا للتغيرات الجديدة في النظام المالي، حيث يفرق فيه بين مجالات الأماكن Spaces Places ومجالات التدفقات Flows Spaces. ويرى أن رؤيتنا التقليدية المرتبطة بالإقليم قد تجاوزها الوقت وأصبحت مع مرور الوقت غير مفيدة، ويضرب مثالا على ذلك وهو تنامي الدولارisation في معظم اقتصادات أمريكا اللاتينية، إذ يستخدم الوكلاء الخواص الدولار الأمريكي بديلا عن عملاتهم المحلية، مثل هذا النظام المالي الجديد يغير كثيرا الفهم الإقليمي للمجال المالي من خلال صورة أكثر اتساقا مع الشبكات العبر وطنية للرأس المال. بالإضافة إلى الاندماج الكبير لرأس المال والأسواق المالية يتطلب التحول بدءا من مجالات الأماكن إلى مجالات الشبكات Spaces Networks، بحيث يرى أن نمط الشبكات لا يتلاءم مع المفاهيم التقليدية للحيز المكاني، وعلى الخصوص المجال السلطوي للعملة وتأثيرها لا يتلاءم مع الحدود الإقليمية.⁹

وهكذا أضحت قوة الأسواق المالية العالمية تفوق قوة كل الدول بما فيها الدول العظمى التي غدت تجري وراء مستجدات الأسواق المالية العالمية، وتخضع لتقلباتها. وأن ما يربط دول العالم ببعضها البعض هي أموال المصارف وصناديق الاستثمار وشركات التأمين. وأن ما يربط دول العالم ويوحدها هي الأسواق المالية.

وهكذا، فكما تحكم الأقوياء دائما في كل شيء وصنعوا التاريخ، فهم اليوم يتحكمون في مقدرات شعوب العالم. وهم الذين يتنافسون على السيطرة من خلال الشركات المتعدية الجنسية. وبذلك تبرز قوة الدول بمقدار ما تملكه من مقدرات ومؤسسات مختلفة اقتصادية ومالية وعسكرية وإعلامية وثقافية. ويبدو ذلك من خلال الزيادة المطردة لعدد الشركات المتعددة الجنسيات التي ارتفعت من 11,000 شركة تتحكم بـ 82000 شركة فرعية يصل حجم مبيعاتها إلى 25 بالمائة من حجم التجارة العالمية عام 1985، لترتفع إلى 37500 شركة تتحكم بـ 207,000 شركة فرعية تبلغ قيمة مبيعات فروعها الأجنبية وحدها ما يساوي حجم التجارة العالمية عام 1990. وكذلك الأمر بالنسبة لتطور قيمة الاستثمارات الأجنبية للدول المتقدمة. فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفع حجم استثماراتها الخارجية من 110 مليار دولار عام 1980 إلى 206 مليار دولار عام

1991. وارتفعت استثمارات اليابان الخارجية من 17 مليار دولار عام 1980 إلى 217 مليار دولار عام 1990، أي 12 ضعفا في مدة عشر سنوات. وارتفع حجم التداول اليومي في البورصات العالمية من حوالي 300 مليار دولار عام 1980 إلى 1200 مليار دولار عام 1995. كما أن 90 بالمائة من الاستثمار الأجنبي يذهب مباشرة إلى ما يزيد على 12 بلدا، أي تحتكره مجموعة من الدول لا يصل عددها إلى نسبة 8 بالمائة من مجموع دول العالم.¹⁰

- العولمة السياسية

لا يمكن اعتبار أن العولمة محددة بعوامل اقتصادية ومالية وتكنولوجية فقط، بل أنها محكومة بعوامل سياسية تضبط طبيعتها وتحدد مسارها وتطبع آفاقها. فمع بروز تيار العولمة بدأت تظهر للوجود فكرة تشبه العالم بالقرية الكونية نتيجة للتقارب والتداخل وتشابك المصالح. وبذلك استطاعت العولمة أن تؤثر على دور ووظيفة الدولة، مهما كانت قوة هذه الدولة، وتجعله يخدم منطقتها الجديد، كما جعلت نموذجها المؤسساتي نمودجا سائدا ومسيطرا عالميا.

ومن ثم، حتى إذا بقيت المشاريع السياسية تحظى بقدر كبير لدى الدولة الوطنية، فإنها تخسر التحكم في المجال التنافسي الذي لا يعترف بالحدود الضيقة ومعها تخسر الأسواق الوطنية أيضا الصفة المحلية. وهناك من بالغ في وصفه لاستقلالية النشاطات الاقتصادية العالمية عن الدولة الوطنية التي كانت تحتكر تقليديا التصرف في اقتصادياتها وكل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على كلا المستويين الداخلي والخارجي، قد بدأ ذلك التحكم في التراجع في ضوء عولمة الاقتصاد، وظهور الشركات المعولمة التي تسيّر شركاتها وتدير عملياتها الاستثمارية بطرق لا تخضع للدول الوطنية.

وهناك من يرى أن "العولمة تتحدى الدولة الوطنية لتفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر، حيث تتطوي العولمة على تفتيت الحدود الوطنية ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود، وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال. وكذلك تسعى العولمة إلى تحويل السلطة المنظمة من المستوى الوطني إلى مؤسسة دولية... وبدلا من أن تكون الدولة القومية...وعاء للحادثة أو مفاعلا

للتقدم، تحولت إلى قيد على التحولات الاجتماعية الهادفة حيث تعمل كبنية احتواء ضد التغيير أو كمثبط للمبادرات التقدمية " 11

وبذلك تغيرت السياسة في عصر العولمة، وأصبحت ذات مراكز متعددة، بحيث أصبحت تمثل الدولة الوطنية مستوى واحدا فقط في نظام معقد من المؤسسات الوكالات المتشابكة، ويرجع ذلك إلى الضغوط المتزايدة التي فرضتها على الدولة الوطنية التوسعات الهائلة للمؤسسات العالمية، مع التأثير المتعاضد للقانون الدولي، فقد زادت تأثيرات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والأمم المتحدة وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، فمثل هذه التأثيرات تمثل ضغوطا تحد وتعرقل من عملية صنع القرار في الدولة الوطنية.

ومن ثم، فلا يخفى على أحد، أن سياسة إضعاف الدولة الوطنية تفسح المجال للأساليب الاحتيالية الخفية في تعاملها مع المنظمات غير الحكومية التي في أوقات كثيرة تتحول إلى تنظيمات مريبة في أهدافها تلوح بإثارة متاعب داخلية كالتطرق إلى قضية الحريات الفردية والجماعية كاضطهاد الأقليات الدينية والعرقية وانتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية. وهذا ما يشكل ضغوطا تنقل كاهل الكثير من الدول وتجبرها على تقديم تنازلات في حق السيادة الوطنية.

وكما يقول أحمد حجازي أن العولمة أصبحت "تحتاج إلى تشكيل قيادة عالمية تستحوذ على النفوذ والقوة، وتتحكم في أهم أدوات التغيير المطلوبة لترسيخ قيم عالمية الرأسمالية، وتكون قادرة على توجيه عمليات التحول الاجتماعي والتطور في المجالات الاقتصادية ضمن محيطها، وفي إطار تحقيق مصالحها، وهذه النخبة بطبيعة الحال تتكون من الصفوة الاقتصادية في العالم القادرة على نسج شبكة اقتصادية- مالية- استثمارية- تجارية واحدة ذات أهداف مشتركة تقوم على تبادل الخدمات والمصالح. ولا شك أن هذه النخبة الآخذة في التبلور هي خليط من كل الجنسيات، ولكن بنسب متفاوتة كثيرا، تتجاوز في ثقافتها ومصالحها وتطلعاتها كل العقائد والدول والحوازر الاجتماعية، وتحقق النجاح من خلال تعزيز مواقع الذات، وزيادة الثروات من خلال الغير وعلى حسابهم" 12

وعليه، تضمحل سلطة الدولة المحلية وسلطاتها السياسية في التحكم في التبادلات والتدفقات التجارية والمالية العالمية، وبذلك يتغير مفهوم السيادة للدولة القومية تحت تأثير تدويل النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك تتعرض السيادة إلى خطر. وإذا كان التشبث بالحدود من الناحية النظرية، فهناك من يرى بأنه على الرغم من أنه "لا زالت الحدود بين الدول واضحة على الخريطة السياسية كما كانت في الماضي، لكن على الخريطة التي تبين التدفقات الحقيقية للنشاط المالي والصناعي، فإن هذه الحدود قد اختفت على نطاق واسع".¹³

وبواسطة تكنولوجيا الإعلام الجديدة تغيرت النظرة إلى مفهوم السيادة التي تمنح للدولة صلاحيات واسعة للتحكم وتتصرف وتراقب الأجواء الترابية السماوية والبحرية، ولكن استعمال الأعمار الصناعية أنقص من سيادة الدول الوطنية في التحكم في أجوائها. لذلك فتوفر الحواسيب ووسائل الاتصال الأخرى جعل الناس تعيش داخل مجموعة كونية رغما عنها، فقد تقارب الشرق والغرب الجنوب والشمال وارتبطت المدينة بالقرية والغني بالفقير بواسطة شبكة إلكترونية عالمية، فيمكن للجميع تتبع الأحداث بالصورة والصوت وقت حدوثها، تنتقل الأفكار عبر الحدود وكأن الحدود ملغاة، فالوقت أصبح له أهمية أكثر من الحدود. وبذلك، فإن العولمة تتعارض أساسا مع مفهوم الاقتصاد الوطني، لأن الشركات المتعدية الجنسية شغلها شاغل دائما الربحية، ولا تهتم بمصلحة البلد الذي تعمل فيه ومتطلبات نموه، وأن مكان الإنتاج لا يعرف وطنا أو انتماء، لأنها تخضع لقانون المنافسة، بحيث تسعى للحصول على إنتاج ذا جودة عالية وبتكلفة أقل، وإذا وجدت هذه الشركات أنها أصبحت مصلحتها في غير ذلك البلد، ولكنها في بلد آخر، فسرعان ما تنقل استثماراتها إلى البلد الأكثر ربحية.

وتعتبر السيادة من أهم مقومات الدولة الوطنية، وأنها تمثل النقيض للعولمة. وكما يقول عبد الخالق عبد الله أن "السياسة ونتيجة لطبيعتها المحلية ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم، وإلغاء الحدود الجغرافية، وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول، وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي".¹⁴

ويمس التأثير المباشر للعولمة سيادة الدولة، لأنه كلما تعاضمت العولمة واتسعت في تغلغلها وامتدادها للعالم كلما عملت على تخفيض من قدرات الدول بالتدريج وبدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة "سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدثت من أهمية حواجز الحدود والجغرافيا. وإذا كان بمقدور بعض الدول أن تحد في الوقت الراهن وبصورة جزئية من التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج، فإن هذه القدرة سوف تتراجع إلى حد كبير وقد تنعدم في المستقبل، خاصة في ظل العشرات من الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء. كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثيره بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية".¹⁵

وهذا ما قد يوحي ويعطي الانطباع بأنه يمكن الاستغناء عن الدولة، وأنها أصبحت غير ضرورية. لأن هناك من أصبح يقوم بدورها بطريقة أفضل. وهذه دعوة إلى إنشاء حكومة عالمية تقوم بدور الدولة الوطنية، وتنظم وتسير العالم وكأنه كيان موحد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

– العولمة الثقافية

هل هناك توجه نحو ثقافة عالمية؟ وهل هو تطلع إلى قيام دولة عالمية؟ أم مثل هذه التساؤلات منبثقة من دعوة جارفة إلى استحداث هيمنة توسعية لما يسمى بالحدثة الغربية؟ يسعى منظرو العولمة ودعاتها إلى تكوين ثقافة كونية عالمية تتضمن منظومة من القيم الشمولية والمعايير الموحدة تفرض على العالم كله. وإذا ما حدث هذا فهل هذه دعوة للانقسام والتفكك وإحداث تصدعات في الأبنية الثقافية للشعوب والأمم؟ وهذا في الحقيقة ما يزيد في طمس معالم الثقافات الوطنية، وإظهارها بمظهر العاجز من خلال التفكيك والتهميش والإقصاء فاتحة المجال لفرض العولمة فكرا قائما على نواتج ومخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا. وتسعى الدول العظمى إلى إخضاع شعوب العالم إلى هيمنة ثقافتها المسيطرة، بحيث تصبح شعوب العالم النامي تخضع لمعايير السوق في غياب دور

الدولة الوطنية. وبذلك فلا تتوقف العولمة عند حدود مسيرتها الاقتصادية، بل أنها تسعى لترويج ونشر مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية. وتساعد على استحداث ضغوط تهدف إلى صياغة مجموعة من القواعد الملزمة أخلاقيا في ميدان الثقافة المدنية التي تعتمد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن ثم تصبح العولمة تمثل تحديا ثقافيا حقيقيا، تقوم على اختراق واجتياح الثقافات وإحاقها وصهرها في الثقافة الغربية المسيطرة.

وهكذا ففي ظل اتجاهات العولمة ومع التطورات الحديثة ولا سيما في مجالات التقنية والمعلومات والاتصالات، تطورت آليات الهيمنة وأثارها الاقتصادية والسياسية والثقافية "حيث بدأ التعامل مع ثقافات قومية وأوضاع اجتماعية متميزة، ولذلك اتجهت آليات الهيمنة نحو تدويل الاقتصاد وتداول رأس المال وقوة العمل والإنتاج وكذلك تدويل أنماط الاستهلاك بل وتداول الثقافة ذاتها".¹⁶

ويتم ذلك ببلورة ثقافة عالمية تحمل طابعا خاصا تستعملها الفئات المسيطرة للاستفادة منها في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويساعدها على ذلك احتكارها للتقنية والإنتاج الإعلامي على الصعيد الدولي، وهذا ما يساعد على تشكيل أنماط محددة من الوعي الثقافي، وبذلك يمكنها من فرض نماذجها وفلسفاتها عن طريق إنتاج وتوزيع واستهلاك المواد الإعلانية والاتصالية "لقد لعبت الشركات المتعدية الجنسية، والمسيطرة على أدوات التقنية الحديثة دورا بارزا في تغيير اتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربي ذاته، أو خارج المجتمع، وكان التأثير الأكبر على الفئات الشعبية في المجتمعات التقليدية التي تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة".¹⁷

ولذلك يمكن اعتبار العولمة على أنها تعبير عن ثقافة أمة أو مجموعة معينة من الأمم تسيطر على الأمم الأصغر منها وتتوارى بسيطرتها وراء مسميات لماعة خادعة، ولذلك فالعولمة مفهوم خادع يتضمن الاحتيال، يتوفر على دلالات متنوعة ومعاني مختلفة. فما يستشف من ظاهرها هو التبادل المعمم على المستوى العالمي، وأنها تمثل عملية تنشيط للخيرات المادية والأفكار والأشخاص بسهولة ملفنة للنظر وبشمولية واستمرار لا سابق لهما. والأخطر ما في العولمة هو تدخلها في المجال التربوي والتعليمي قصد إعادة

التركيبة الذهنية للناشئة ليسهل سلخهم عن قيمهم ومجتمعاتهم. ولذلك تصبح تهيمن على كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ولهذا فالجانب الأخطر في العولمة هو المجال الثقافي، فهو يعد أخطر حتى من المجالين الاقتصادي والسياسي، لأن أساليبه المنتهجة أكثر خداعا وتعقيدا وخفاء. فقد عمدت الدول الغربية إلى تطوير مراكز مختلفة للأبحاث معتمدة على أحدث التقنيات والاختصاصات في كل فروع العلم والمعرفة بغرض صياغة جديدة لعقلية جديدة ووجدان جديد يستجيب لمتطلباتهم وحاجاتهم ويجردهم من خصوصياتهم ليسهل تهيمشهم.

في الحقيقة هذا هو ما نسميه بالغزو الثقافي، الذي يعمل جاهدا على قهر الثقافات التي يعتبرونها ضعيفة بواسطة الثقافة الأقوى. ومثل هذه المشاهد التي جبل على صنعها المهاجرون الأوروبيون في نواحي كثيرة من العالم مثل إبادة الهنود الحمر في أمريكا وما قاموا به لسكان أستراليا الأصليين وما يحدث اليوم في فلسطين والعراق. فعلى هذه الطريقة تتشكل صور العولمة والغزو الثقافي.

ولا يمكن تجاهل ما تمثله عولمة الإعلام والاتصال من تهديد للتنوع الثقافي في بعض المجتمعات النامية. ومن الأمثلة الساطعة في الوطن العربي هو ما تعانیه الثقافة العربية من ازدواجية بفعل احتكاكها بالثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية.¹⁸ وبدأت عملية مزج الثقافات في ظل تعتيم إعلامي رهيب. وتعتبر هذه المحاولة وليدة الغزو الفكري والغزو الثقافي الكاسح والتغريب الجارف. وتعتمد العولمة في انتشارها ورواجها على سيطرة الثقافة العلمانية الغربية الحديثة مثلما سيطرت الليبرالية السياسية والاقتصادية في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. إذ تحاول العولمة الثقافية تغريب أو أمركنة العالم كله بنقل الثقافة وترويجها وتعميمها ونشر النمط الغربي وخاصة الأمريكي منه في كل دول العالم باعتباره النمط الأسمى والأمثل والذي من خلاله يتم تحقيق مزيد من نشر القيم الرأسمالية وخلق مزيد من الهيمنة التي تخدم مصالح القوى الكبرى في العالم وفي مقدمتها الأمم المتحدة الأمريكية. وقد أكد الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون بقوله "إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وأنا نشعر أن علينا التزاما مقدسا لتحويل العالم إلى صورتنا".¹⁹

وهذا ما يجعل العولمة الثقافية تمثل خطرا يهدد مستقبل الإنسانية في حريتها وفي تمايزها الحضاري والثقافي فالهدف الرئيس للعولمة في جانبها الثقافي ليس بناء ثقافة كونية شاملة بل أنها تمثل نوعا من الغزو والقهر الثقافيين. وهذا ما يمثله الإعلام في أحد جوانبه الثقافية، فالعولمة في جانبها الثقافي "ما هي إلا عملية تغريب Westernization العالم بأسره ونقل الثقافة والحضارة والنمط الغربي إلى كافة دول العالم باعتباره النمط الأمثل، ذلك النمط الذي هو مجرد غطاء لتحقيق مزيد من تنامي الرأسمالية وإيجاد هيمنة متزايدة، تخدم في المقام الأول مصالح القوى الكبرى في العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية".²⁰

وقد تجلت السيطرة الثقافية الأمريكية بفعل قوة نفوذ الاقتصاد الأمريكي وشركاته الإعلانبة التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات. وتروج لثقافة تمجد الملكية الفردية والروح الفردية، وتؤله المال. وهذا ما أقره كل من بيطرمارتن وشومان، حين اعتبرا والت ديزني الكارتونية على أنها "استعمار والت ديزني للثقافة العالمية". ولم يخف وزير الخارجية الفرنسي الأسبق آلان جيببي استيائه وتذمره قائلا "إن أفلام هوليوود قبائل متوحشة زاحفة لابتلاع الحضارة الغربية".²¹

- العولمة الاجتماعية:

من الانعكاسات البارزة للاقتصاد المعولم هو القضاء على المكاسب الاجتماعية والاستغناء عن فئات اجتماعية كثيرة ومتعددة كانت تنعم بعمل قار ومستوى معيشي مقبول فأصبحوا منضمين الى جيش البطالين والفقراء.

وفي الدول النامية بالاضافة الى البطالة والفقير انعكست العولمة سلبا على الطبقة الوسطى، التي من المفترض أن تمثل النواة الصلبة للمجتمعات المدنية، وهي الطبقة المحركة والنشطة في القطاعات الاجتماعية والسياسية والثقافية، بحيث هوت بها الى الأسفل ودحرجتها نحو حافة الفاقة.

فالدول النامية لم تقلد من الليبرالية، إلا شقها الاقتصادي (طواعية أو قسرا) دون الأخذ بالديمقراطية ويعد هذا من أفصح تناقضات الاقتصاد المعولم. ولذلك فمن

أبعاد خطاب العولمة الأيديولوجية "هو أن يمتص صور النقد ويستدمجها داخل خطاب واحد ينتهي دائما بأن الأمور تسير إلى وحدة، وأن العولمة هذه قدر كان وسيظل باقيا"²².

وبذلك يغدو الباب موصودا أمام النضالات اليومية المناهضة للعولمة. ومن ثم تعمل العولمة على إضعاف المجتمعات النامية بتقوية النزاعات والتوترات بذريعة نشر حقوق الإنسان والديمقراطية. وبذلك تصبح العولمة "بآلياتها الجديدة تؤدي إلى تضعيف الصراعات والتناقضات الثقافية في المجتمعات الطرفية بحيث تعجز هذه المجتمعات عن تطوير "نحن" قوي يخلق آليات معاكسة للآليات الكونية"²³.

ويرى رمزي زكي أن الدعوة للانفتاح تحولت من السوق النقدي العالمي إلى أيديولوجية صارمة تجعل جميع دول العالم خاضعة لها، وفي حالة الممانعة وعدم الرضوخ، فإنها تشهر قانون الغاب الذي يتكفل بالعقاب. وبذلك أصبحت المنافسة المعولمة كما يرى زكي رمزي تطحن الناس طحنا وتدمر التماسك الاجتماعي وتعمل على تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس²⁴.

إن الجانب المخيف في العولمة هو زيادة توظيف الشركات الاحتكارية لقدراتها وإمكاناتها العظمى المالية منها والتنظيمية بهدف استغلال أكثر لثروات الشعوب وتنامي اقتحامها لاقتصاديات الدول النامية التي ذاقت الأمرين من الاستغلال والسلب والنهب الاستعماري الرأسمالي الامبريالي "إن أثرياء العالم، وأصحاب الشركات العابرة للحدود لا يفكرون في خطر اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، وازدياد جحافل العاطلين عن العمل على مستقبل النظام الديمقراطي في الغرب، بل هم منشغلون أساسا بتطوير تقنيات نظم حراسة أرخبيل الثراء الذي يعيشون داخله"²⁵.

وهذا هو التوجه الواضح لجعل العالم يخضع لسلطنة كل ما فيه من ماديات ومعنويات، بحيث يصبح كل أفراد المجتمعات متقدمها ومتخلفها مجرد مستهلكين للسلع والخدمات المنتشرة على أوسع نطاق، وكل ما يملكونه من قيم ومعتقدات يخضع لمنطق السوق. وأن أول خاسر في هذه العلاقة في عقر دارها هي القوة التفاوضية للعمال والنقابات العمالية في المجتمعات الرأسمالية نفسها التي تناصبها العداء وتواجهها بالاحتجاجات والرفض.

الخاتمة:

يجب رفض هذه العولمة المتوحشة التي لا تنتج تنمية بشرية ولا فكر إنساني ولا ديمقراطية حقيقية، فقد اتضح أن كل ما تقوم به هو تكريس لما يراه الفكر الواحد ويرتضيه. ولكن من يريد التغيير، يجب عليه أن يكون قويا وأكثر قوة إذا أراد اعتماد وفرض حلول أكثر عدالة على المستوى الاجتماعي والإنساني.

وكذلك، فلتغيير اتجاه العولمة الراهنة لتصبح مفيدة ونافعة، على كل من الساسة والمتقنين التجند للتفكير في إمكانية التكاثف والتضامن لاستحداث وصياغة عولمة جديدة، تتسم بتوازن المكونات، وتجانس الطبيعة، وعادلة ومنصفة الأبعاد.

الهوامش:

1- Mattelart, Armand. Networking the World, 1794- 2000, trans.Liz Carey- Libbrecht and James A. Cohen. Minneapolis MN: University of Minnesota Press, 2000. P97.

2- Schirato T, and Webb J, Understanding Globalization, SAGE Publications Ltd, 2003, P 20.

3- نقلا عن يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟ بيروت: إفريقيا الشرق، 1999، ص 26.

4- عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها مجلة عالم الفكر، السنة 28 العدد 2 أكتوبر/ ديسمبر 1999، ص 93.

5- سعيد الصديقي، الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، مجلة المستقبل العربي، السنة 29 العدد 332 أكتوبر 2006 ص 121.

6 - عبد الخالق عبد الله مرجع سابق، ص 68.

7 - محمد سبيلا، من أجل فهم المنطق الداخلي للعولمة، نقلا عن يحيى اليحياوي، ص 5.

8- Waters M., Globalization, Routledge, London. 1995. P 66 .

9- سعيد صديقي، مرجع سابق، ص 133.

10- نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، عدد 221، جويلية 1997، ص 29-30.

8 - خالد حربي، العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي "دراسة مقارنة" الإسكندرية: توزيع منشأة المعارف، 2003، ص 109.

- 11 - أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية (رؤية نقدية من العالم الثالث)، مجلة عالم الفكر، المجلد 28 العدد 2 أكتوبر/ ديسمبر 1999 ص133.
- 12 - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص 121.
- 13 - عبد الخالق عبد الله مرجع سابق، ص 81
- 14 - حسنين توفيق إبراهيم، الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2، أكتوبر/ ديسمبر 1999 ص5.
- 15 - أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق، 1999 ص 131
- 16 - نفس المرجع، ص 132.
- 17 - أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص41.
- 18 - محمد الهادي الحسني، كوكلة، الشروق اليومي، 22/2/ 2007 العدد 1924، ص13.
- 19 - خالد حربي، مرجع سابق، ص 97 .
- 20 - الهادي الحسني، مرجع سابق، ص 13.
- 21 - أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، عالم الفكر، المجلد 23، يوليو- سبتمبر 2003، ص28.
- 22 - المرجع نفسه، ص 35.
- 23 - رمزي زكي، (تقديم) لكتاب فخ العولمة، لهانس- بيترمارتين وهارالد شومان، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص 15.
- 24 - الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، المجلد 28 العدد 2 أكتوبر/ ديسمبر، 1999 ص 15.
- 25 - هانس- بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.